

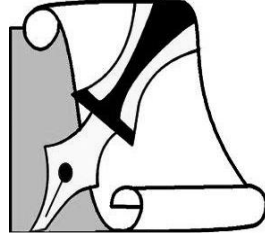


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تمثلت المفارقة الكبيرة في البلاد في عودة الرئيس سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة بعد عام تقريبا من استقالته منها تحت وقع الضغط الشعبي الهائل، وهي سنة حملت متغيرات سلبية كثيرة أهمها الأزمة الاقتصادية الكارثية ووباء كورونا.

كان الحريري أحد أسباب الانهيار وواحدا من الأعمدة الفاسدة التي انتفض عليها كثير من اللبنانيين، لكن اتضح أن الطبقة السياسية والمنظومة الحاكمة هي أقوى بكثير من أي اهتزاز. وقد حصل الحريري على 65 صوتا، تمثل عمليا نصف عدد النواب حاليا زائد خمسة، لكنه عدد ضئيل هو الأول من نوعه للحريري في تاريخه السياسي. وبمقاربة الأصوات التي حصل عليها تولى رئيس مجلس النواب نبيه بري تليين موقف بعض الأخصام للحريري. وحصل زعيم المستقبل على أصوات كتل مخاصمة افتراضيا له مثل القومي والطاشناق كما النائبين جهاد الصمد وعدنان طرابلسي والنائب جان طالوزيان، مخالفا موقف كتلة القوات.

وكانت المفارقة أن ما سبق أن أعلنه نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي قد تحقق. فتمكن الحريري من الحصول على 22 صوتا مسيحيا. وهذه نسبة تقارب 40 في المئة من عدد النواب المسيحيين الذين شاركوا في الاستشارات. بالنتيجة، لم يسم 54 نائبا أحدا. وهؤلاء نصفهم على الأقل لا يعترضون على عودة الحريري إلى السراي، وأبرزهم حزب الله.

ولم يكن الذين امتنعوا عن تسمية الحريري بوارد خوض معركة إسقاطه، لأن أحدا لم يضع في المقابل اسما مرشحا منافسا، وظهرت الدعوات لعدم التسمية ذات معنى عند

الذين لديهم شروط تفاوضية تعقب التكليف، وهم أرادوا عبر عدم التسمية إيصال رسالة ربط نزاع كما أوضحت تصريحاتهم، وفي الطليعة التيار الوطني الحر، الذي ربط موقفه النهائي بمفاوضات التآليف ومعاييرها، بينما لم يكن خافيا أن امتناع حزب الله عن التسمية تثقل لموقف التيار الوطني الحر وتأكيد على دعوته للحريري لفتح حوار حول الحكومة مع التيار، بدا أن طريقه مقفل قبل التكليف.

وكان واضحا أن المعركة السياسية حول التكليف كانت حول الأرقام، وظهر بنتيجتها أن القوات اللبنانية تقف وحيدة خارج سياق الحكومة المقبلة، بينما الممتنعون الآخرون يلتزمون بالسعي للشراكة على الأقل من الوجهة التفاوضية الهادفة لفتح طريق هذه الشراكة، مع استثناء المواقف المبدئية لبعض النواب الذي أرادوا تسجيل موقف اعتراضى لا يريدون له ولا يملكون بدائل سياسية راهنة، ولو أن مواقفهم التي كان عنوانها معاناة الناس وعذاباتها بقيت بعيدة عن محاكاة هذه المعاناة بتقديم حلول وبدائل مباشرة، فيما الوقت ينفد والبلد يسقط الى الحضيض بلا أمن اجتماعي أو غذائي أو صحي، ويصير خطر الموت جوعا وبلا دواء فيه خطرا يهدد أوسع فئات اللبنانيين، ومن حق الناس أن يتوقعوا أكثر من مجرد تسجيل المواقف.

وأظهرت الاستشارات النيابية تفكك حلفين متقابلين، هما الغالبية النيابية التي تشكلت الاستشارات النيابية لتسمية رئيس مكلف بتشكيل حكومة، أبرز مستويات حضورها، فظهرت الغالبية منقسمة على ذاتها، بين الخيارات التكتيكية، منح التسمية ومواصلة التفاوض بعدها أو حجب التسمية وتعزيز الموقع التفاوضي.

وفي المقابل ظهرت بقايا قوى 14 آذار وقد تفككت بصورة تجعل لم شملها بعيد المنال، بينما ربما تملك الغالبية حظوظ استرداد وحدتها في حال نجاح مفاوضات

التأليف، وظهر الطرف الجامع بين مكوناتها وهو حزب الله في موقع بيضة القبان، الذي شغله تقليديا الحزب التقدمي الاشتراكي، فوقوف حزب الله مع التيار الوطني الحر خارج التسمية سيجعل للتفاوض سقفا إيجابيا نحو تذليل العقد، خصوصا في ظل استحالة ولادة الحكومة من دون توقيع رئيس الجمهورية، بينما ظهرت قوى الثامن من آذار بتكوينها الأصلي قبل تحالفها مع التيار الوطني الحر وقد استعادت حضورها ووحدتها، إذا اعتبرنا موقف حزب الله على ضفة عدم التسمية عملا سياسياً بامتياز ضمن إطار تقاسم الأدوار بين حزب الله وحركة أمل.

وبرغم تواضع الرقم الذي حصل عليه الحريري فهو أمام فرصة للاستثمار على نتائج الاستشارات، وقراءة معنى أنه نال ما يعادل أغلبية جديدة في المجلس النيابي، وهي مرشحة لتخطي الثلثين، إذا نجح في مفاوضات التأليف بصورة سلسلة بعيدا عن تصفية الحسابات من جهة، وإذا نجح بفتح صفحة جديدة في العلاقة مع القوى التي شارك بتهميشها في ظل التسوية الرئاسية من جهة موازية، لجعل الحكومة الجديدة كحكومة اختصاصيين ظاهرا، قادرة على التعبير عن أوسع ائتلاف نيابي وسياسي وشعبي، تضع أولوية هي الأمن الاجتماعي والإفراج عن الودائع، وترشيد الدعم على الغذاء والدواء، من دون الوقوع في فخاخ شعارات ترضي بعض الابتزاز الشعبي في الداخل أو الابتزاز المالي في الخارج.

في كل الأحوال، غلبت الإيجابية على الاستشارات النيابية غير الملزمة لتأليف الحكومة، بعد أسابيع من المناوشات بين القوى السياسية، ولا سيما على جبهة التيار الوطني الحر وتيار المستقبل.

وكسر الجليد بين الحريري ورئيس التيار الحر جبران باسيل، بعدما حقق الحريري تمرير حكومة اختصاصيين برئاسته وضمان تكليفه قبل اللقاء مع باسيل، ولو بالعنوان، ما يعني تثبيت سقوط معادلة الحريري وباسيل معا داخل الحكومة أو خارجها، كما يعني عدم ربط التكليف بالحصول على موافقة باسيل كما كان طلب الحريري سابقا، ليتم التفاوض من مواقع جديدة، لا تحتل أن يذهب الحريري أبعد منها. فهو في النهاية يريد تشكيل حكومته والذهاب بها الى المجلس النيابي، واذا كان بمستطاعه الرهان على نيل الثقة من دون التيار الوطني الحر، ولو بنسبة أصوات ضئيلة، فإنه لن يستطيع تشكيل الحكومة من دون توقيع رئيس الجمهورية في نهاية المطاف.

على خلفية هذا التوازن قارب المتابعون للملف الحكومي الحوار الدافئ الذي شهده اللقاء بين الحريري وباسيل، من دون أن ينسى الحريري تمرير رسالته المعبرة بأن التفاهم سيكون مع رئيس الجمهورية وتأييد باسيل لذلك.

وقد تقاطع هذا الخرق مع مسعى بري للوساطة بين الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون، وكذلك بين الحريري وباسيل، على قاعدة فتح الطريق لحفظ التوازنات الطائفية والنيابية والسياسية في خلفية التأليف من دون التخلي عن شعار حكومة اختصاصيين.

وانسحبت إيجابيات التكليف على الاستشارات النيابية غير الملزمة مع حضور باسيل شخصيا إلى البرلمان على رأس التكتل ومواقفه التي اتسمت بالليوننة ووعود التسهيل،

فيما قابله الحريري بضمانة بأنه لن يتعامل بكيدية وباستهداف الآخرين بل بروح تعاون لتأليف حكومة جديدة تنقذ لبنان.

وقدم باسيل وعودا للرئيس المكلف بأن التكتل سيكون مسهلا لتأليف الحكومة وسيتعامل بإيجابية، لكن رئيس التيار الوطني الحر طالب الرئيس المكلف باعتماد معايير موحدة للتأليف بشكل لا يشعر أي طرف بأنه مستهدف، فيما أكد الحريري لباسيل ووفد التكتل بأن هدفه من العودة إلى رئاسة الحكومة خلال الأشهر الستة المقبلة العمل لإنقاذ البلد وليس بعقلية كيدية أو استهداف أي طرف.

ويتحدث المتابعون عن حكومة تكنوسياسية عشرينية من اختصاصيين من أصحاب الكفاءة والخبرة تسميهم الكتل النيابية بالاتفاق مع الرئيس المكلف، وهذا ما يسعى إليه بري كحل وسطي بين صيغة الحريري من جهة وطرح رئيس الجمهورية والتيار الحر وحزب الله ومعظم الكتل النيابية من جهة ثانية، علما أن الحريري بات شبه مقتنع أن صيغته تشكيل حكومة اختصاصيين مصغرة لا محل لها في أرض الواقع. فالرئيس عون قال للحريري ما سبق وقاله للسفير مصطفى أديب بأن يتشاور مع الكتل النيابية، كما نصح بري الحريري بحكومة تكنوسياسية تمثل معظم الكتل النيابية في البرلمان لضمان نيلها الثقة وكذلك فعل رئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد بنصيحة الحريري بعدم الذهاب إلى حكومة مصغرة.

على أن المشاورات تكثفت خاصة على خط بعدا وبيت الوسط، وعلى صعيده زيارة الحريري لعون التي وصفها الأول وأوساطه بالإيجابية، وهي الأجواء التي عكستها مصادر قريبة من عون أيضا، معربة عن تفاعلها بإمكانية تأليف الحكومة خلال فترة

قصيرة.

وتجمع المواقف السياسية على الأجواء الإيجابية التي تغطي على الاتصالات الحكومية، حتى أن البعض يذهب إلى القول أن الحكومة قد تشكل خلال مدة قصيرة لا تتعدى الأسبوعين، وذلك بعد الاتفاق على التفاصيل ومنها توزيع بعض الوزارات ولا سيما منها السيادية.

وتوافق أوساط بري هذا التفاؤل بناء على الأجواء التي طغت على الاستشارات النيابية ما يعكس ارتياحا وإرادة من الجميع بتسهيل مهمة الرئيس المكلف. ويلفت البعض إلى أن الإعلان عن الحكومة الذي قد يكون خلال أسبوعين أو أقل، سيسبقه اتفاق على أن لا تتجاوز الحكومة العشرين وزيرا كما أن التشكيلة تكاد تكون جاهزة، وذلك انطلاقا مما سبق أن أنجزه الرئيس المكلف المعتذر مصطفى أديب بحيث إن الحريري ينطلق اليوم في مهمته من النقطة التي انتهى منها أديب، برغم قول كثيرين إن الحريري نفسه هو من أفضل أديب ولكن النتيجة تبقى واحدة في أن الحريري سيبنى على ما فعله أديب.

ويراهن متحمسون للصيغة الجديدة على تسهيل عون لمضمون اللقاء مع الحريري والذي حصل من دون أن أي عناء وهو إن دل على شيء فعلى أنه عندما تأخذ الأمور سياقها الدستوري تذلل كل العوائق، كما يبني هؤلاء على لقاء باسيل مع زعيم المستقبل.

هذه الايجابية إذا استمرت، ستعكس على تسريع في عمل التشكيل، وهو ما سينعكس على الأوضاع العامة في لبنان وعلى رأسها انخفاض سعر صرف الدولار،

موضحة أن الدولار سيهبط هبوطا دراماتيكيًا بمجرد تأليف الحكومة. وبرغم أن لا إمكانية لتurf الوقت، فإن الحريري لا يزال مصرًا على توزيع أشخاص من ذوي الاختصاص، ولا يريد سياسيين، وهو ما ترفضه أوساط التيار الوطني الحر ما يعني أن الأمور لم تتضح بعد.

وثمة ضغط خارجي كبير على لبنان، فرنسي خاصة، للإنجاز، والتسريع في الإصلاحات المطلوبة من لبنان لمصلحته أولاً، والمطلوب صدمة إيجابية في هذه المرحلة العصبية.

وفي تحليل عام، برغم الأجواء التفاؤلية، لا يبدو أن الأمور متجهة إلى الحسم قريباً والعبرة في مفاوضات الكواليس وفي التنفيذ، والمشهد لا يزال ضبابياً رغم بعض المؤشرات الإيجابية التي تلوح في المنطقة. وهناك من يطالب الحريري بتغيير أدائه وسياسته باتجاه أكثر استقلالية وتحرراً من الضغوط والشروط الأميركية والسعودية، وأن يتعامل بجدية مع المشروع الإصلاحي الذي يحتاجه لبنان للنهوض بالاقتصاد علماً أن الحريري نفسه أكد جديته في الإصلاح الذي جاء من أجله، لكن الخلاف سيكون حول طبيعة هذا الإصلاح وهناك من يخشى أن يكون مستورداً من الخارج عبر الأداة التنفيذية للسياسات الأميركية الدولية أي صندوق النقد الدولي، علماً أن المشروع الحقيقي هو ما يتلاءم والواقع الاقتصادي المالي الاجتماعي اللبناني.

عون والحريري

على أن أداء الحريري بمجمله، ولو كانت تنازلاته مطلوبة، إلا أنه يطرح علامات استفهام كما يشير إلى مأزقه الحالي في العلاقة مع رئيس الجمهورية. وتكاد استشارات التكليف، حسب بعض القراءات، أن تكون من الاستشارات النادرة التي تجرى من دون أن يسبقها اتفاق كامل أو شبه كامل على مرشح وحيد لرئاسة الحكومة، فغالبا ما كان يسبق كل الاستشارات السابقة اتفاق مسبق على مرشح، فتجرى الاستشارات شكلية، ويسمى لرئاسة الحكومة، فينطلق إلى استشاراته لتأليف حكومته. ويندر لمرشح مجمع عليه أن يعتذر عن التأليف مثلما حصل أخيرا مع السفير مصطفى أديب، وتاريخيا مع الرئيس السابق للحكومة أمين الحافظ.

لذا فالحريري هو المرشح الوحيد لرئاسة الحكومة، وقد استبقها قبل أقل من أسبوعين بإعلان ترشيحه، معتبرا أنه طبيعي وحتمي، ومعلنا مجموعة من الشروط واثقا من فوزه المؤكد بهذا الترشيح.

لكن المفارقة في استشارات التكليف أنها حصلت في ظل عدم تأييد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون شخصيا لترشيح الحريري، راميا الكرة في ملعب الكتل النيابية التي دعاها إلى تحمل المسؤولية في تكليفها المنتظر للحريري، ومن ثم في تأليف الحكومة كنتاج لهذا التكليف.

وعلى المتفائلين بالعلاقة بين الجانبين أن يعودوا إلى رسالته إلى اللبنانيين قبل الاستشارات وسؤاله: هل سيلتزم من يقع عليه وزر التكليف والتأليف بمعالجة مكامن الفساد وإطلاق ورشة الإصلاح؟ ثم ألقى المسؤولية على النواب في الرقابة والمحاسبة البرلمانية باسم الشعب راميا تلك المسؤولية عن نفسه ومشككا في مدى التزام من يقع عليه وزر التكليف والتأليف بمعالجة الفساد وإطلاق ورشة الإصلاح.

على أن البعض يعتبر أن عدم تأييد عون للحريري يتعارض مع مبدأ الأقوى والأكثر تمثيلاً في بيئته وطائفته، أو فريقه السياسي الذي سارت عليه القوى السياسية منذ بداية عهده الذي انطلق تحت شعار الرئيس القوي عند المسيحيين. فهذا المبدأ أو الشعار، يقول بأحقية أن يخوض الاستحقاقات الدستورية وغير الدستورية من هو الأقوى في بيئته أو حزبه. والبعض يسقط هذا الشعار اليوم على ترشيح الحريري لرئاسة الحكومة، بغض النظر عما إذا كان الرجل سينجح في المهمة التي يرشح نفسه لها أم لا. ولذلك، يلوم البعض رئيس الجمهورية وغيره من المعارضين على تسمية الحريري، كونه الأكثر تمثيلاً في بيئته باعتراف كثيرين، ولكن يبدو أن هذا المبدأ، وبعد كل المراحل والتجارب التي خيضت فيها، بات يحتاج إلى إعادة نظر فيه واعتماده وفق اعتبارات ومعطيات جديدة بما يؤمن معالجة الاستحقاقات وأي شأن وطني بسهولة ويسر.

ويرى بعض المتابعين للعلاقة بين عون والحريري أن الأخير رشح نفسه على أساس أنه يعتبر نفسه الأقوى في طائفته، وأن الآخرين من مؤيدين أو حتى معارضين يتعاطون معه على هذا الأساس. لكن إذا كان البعض يعترض أو يتحفظ عن موقف عون من ترشيح الحريري وخروجه على مبدأ الأقوى في طائفته، فإن هذا البعض يعترض أيضاً على ترشيح الحريري، وينتقد ما يطرحه من شروط لتأليف الحكومة الذي يفترض أن يتم توافقاً بينه وبين الكتل النيابية والسياسية التي سيستشيرها في إعداد تشكيلته الوزارية.

ويقول هؤلاء السياسيون إن عون لم يلجأ مجدداً إلى تأجيل الاستشارات، على رغم من أن الأسباب التي دفعته إلى التأجيل السابق ما تزال قائمة، وهي انعدام التوافق على ترشيح الحريري أو غيره، لكنه لم يلجأ إلى تأجيل جديد كي لا يظهر في موقف

المعطل للاستحقاق الحكومي، ولأنه لا يريد أن تصاب المبادرة الفرنسية بنكسة جديدة، خصوصا أن الجميع يؤيدونها ويرون فيها فرصة حقيقية للإنقاذ، على رغم بعض بنودها الضئيلة التي يتحفظ عنها أو يعارضها هذا الفريق السياسي أو ذلك.

هذا الفريق لدى العهد لا يزال متشددا في العلاقة مع الحريري الذي أعلن ترشيحه ملتزما بالمبادرة الفرنسية كما أعلن وأخرج الفرنسيين بخروجه عن هذه المبادرة إثر مناداته بحكومة الاختصاصيين المستقلين. فيما هو يدرك ان المبادرة الفرنسية تقول بحكومة اختصاصيين تدعمها القوى السياسية. ولذلك، فإن الجانب الفرنسي يشعر بالاحراج في هذه النقطة بالذات إزاء ترشيح الحريري، لأن حكومة الاختصاصيين المستقلين يراد منها ملاقاتة الجانب الأميركي الذي يدفع في اتجاه إبعاد حزب الله وحلفائه عن التمثيل في هذه الحكومة المستقلة عن السياسيين.

ولذلك، يرى هذا القطب، أن التكاليف الذي يعبر ضعيفا اليوم بحصول الحريري فقط على 65 صوت وهي نسبة أقل من تلك التي حصل عليها الرئيس حسان دياب، سيليه تأليف سيطول الجدل والنقاش فيه، إذ لا أحد يتوقع أن يتمكن الرئيس المكلف من استيلاء حكومة في وقت قريب، خصوصا إذا ظل متمسكا بحكومة الاختصاصيين المستقلين. فهذه الحكومة تعد خروجا على روحية اتفاق الطائف ونصه التي تفرض أن تكون الحكومة حكومة وفاق وطني، سواء كانت من الاختصاصيين أو التكنوسياسيين، علما أنه سترافق استشارات التأليف خلافاً على البيان الوزاري للحكومة العتيدة، والذي سيكون موضوع التعاون مع صندوق النقد الدولي وبرنامجه في شأن لبنان، العقدة الرئيسية فيه.

في كل الأحوال، كان رئيس الجمهورية بارعا في أن بدأ كلامه في خطابه الأخير من التغيير العميق الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، والذي لم تظهر كل نتائجه بعد

على صعد كثيرة. لكن فاته التطرق إلى التبدلات العميقة التي طاولت المجتمع اللبناني وانفجرت في الشارع، بدءاً من 17 تشرين من العام الماضي، مروراً بانفجار الرابع من آب.

وهي عادة تميز أداء الطبقة السياسية كلها، عبر ارتكاب الخطأ الجسيم في إنكار التبدل الذي طرأ على مزاج الناس، والذي ترافق مع انهيار مريع في الاقتصاد والنقد، وسقوط جزء أساسي من شريحة الطبقة الوسطى، والتي تؤمن الاستقرار للأنظمة السياسية، وانزلاق أبناء الطبقة الفقيرة إلى مجاهل الجوع وربما نحو ما يصطلح على تسميته بالفقر المدقع أي عدم كفاية غذائهم مع السعرات الحرارية التي تحتاجها اجسادهم وهي كارثة في كل المعاني.

وفي مكامن كلمته، اتبع عون أسلوباً جديداً، وإقراراً ضمناً بفشل أسلوب المواجهة الذي اعتمده باسيل مع الحريري. ويذهب البعض إلى اعتبار أن جوهر ما قاله عون يناقض الرسائل التي كان وجهها باسيل في ذكرى 13 تشرين.

في الواقع، سعى باسيل إلى رفع مستوى المواجهة مع الحريري، من خلال دفع النزاع إلى مستوى المواجهة المسيحية . السنوية. لكن الشارع المسيحي لم يتأثر، ليس فقط بسبب تمنع القوات اللبنانية عن المشاركة، ولو من زاوية أخرى في معركة الميثاقية، بل لأن الأولوية في الشارع باتت للقمّة العيش والانهيار الاقتصادي، وتراجع تأثير التيار الوطني الحر في الساحة المسيحية وهبوط شعبيته بنحو كبير إن لم يكن دراماتيكي.

ربما يعلم عون ضمناً أهمية تلك التبدلات العميقة التي أصابت الساحة اللبنانية، وهي لم تكن هي الوحيدة التي دفعته إلى اعتماد أسلوب مختلف. فالمناخ الخارجي

كان حاسما في هذا الاتجاه. ففرنسا التي تخوض مواجهة مكشوفة مع تركيا حول النفوذ في شرقي البحر الابيض المتوسط، تخوض ايضا حربا سرية معها في ساحات كثيرة.

وقد أبقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يتطلع لحجز موقع لبلاده في الشرق الأوسط قبيل انطلاق مفاوضات ترسيم حدود النفوذ، والذي تراجع ظاهرا مع صفقة إسقاط مصطفى أديب، المحركات الفرنسية تعمل من خلال فريق عمله، لإبقاء الحضور الفرنسي وحمائته وهو لن يتراجع في لبنان آخر القلاع الفرنكوفونية.

ومن ناحيته، على الحريري الاتعاض أيضا لأنه يفتقد إلى دعم الشارع بعد التطورات التي حصلت منذ 17 تشرين وهو محسوب كأحد رموز الطبقة السياسية وقد عاد في ظل لامبالاة شعبية حتى عند جمهوره. فالدعم الخارجي والمطلوب لولادة حكومة لا يعني أبدا استعادة الحريري لبريق دوره السابق. وربما الظروف لعبت لمصلحته ولكن الاختبار الذي ينتظره كبير ودقيق، في ظل التبدلات التي قد تشهدها المنطقة غير معروفة الاتجاهات.

لذا فهو تمكن من اقتناص فرصته في تكليفه رئاسة الحكومة قبل أيام من استحقاق الانتخابات الأميركية، لكي يهندس على نار هادئة عملية التشكيل الحكومية التي يعلم تماما صعوبتها وتعلقها بالمديين الإقليمي والدولي.

هو توقيت موفق في عملية التكليف للحريري وقرّ مناخا من الارتياح في البلاد ولو إلى حين، ذلك أن التشكيل هو المحك الأساسي لمسهاه في حكومة إختصاصيين يعلم مسبقا أنها لن تتحقق كما يريد.

وكان واضحاً أن زعيم تيار المستقبل قد انتزع بصعوبة تكليفه من برائن الخصوم وعلى رأسهم عون وباسيل، وهما وجهاً إليه تحذيراً بأن التشكيل يجب أن يراعي موازين القوى حالياً. أي بكلمات أخرى، لا تشكيل من دون سياسيين ولو كانوا بلبوس مختصين بغض النظر عن مشاركة باسيل شخصياً في الحكومة وأوساطه تنفي نيته ذلك.

لكن قبل كل ذلك، سيكون على الحريري انتظار نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثالث من تشرين الثاني لتتسم مجرى الرياح الدولية أولاً وطبيعة العلاقة أو أية تسوية على الخط الأميركي الإيراني.

وفي أوساط الحريري، ثمة تفاؤل حذر ورغبة في توفير المناخ الإيجابي للبلاد، لكن مع مطالبة القوى السياسية بأن تتجاوب مع رئيس الحكومة المكلف في ظل ظروف مشابهة لتلك التي تسلم خلالها والده رفيق الحريري زمام الأمور خلالها في العام 1992 لإعادة إعمار بلد مدمر. وللمفارقة، في ذلك الحين شكل قدوم الحريري الأب مفتاح وقف تراجع سعر الليرة أمام الدولار واستقراره زمناً طويلاً.

من الواضح أن طريق الحريري لتأليف الحكومة سيكون مليئاً بالأشواك، علماً أن الرجل لن يتراجع وهو في الأصل لا يستطيع التراجع، فالبقاء خارج الحكم أضمره وتراجعت شعبيته وإن بقي أولاً على الساحة السنوية. وهو اليوم مثل بالعموم في علاقة إضطرارية مع العهد يريد بها بعيداً عن باسيل، كما أن التحدي لزعامته بات حاضراً داخل عائلته عبر حركة شقيقه الأكبر بهاء الحريري والتي ستتصاعد مع الأيام وتملك رصيда سعودياً كبيراً وحتى أميركياً، ديمقراطياً على وجه الخصوص كما

يقول البعض الذين يشير إلى أن الأخير يراهن على شخص المرشح الديمقراطي جو بايدن.

وسيجهد الحريري لعدم العودة إلى التسوية الرئاسية، ذلك أن التسوية جاءت لتمهيد الطريق لباسيل إلى الرئاسة، وهذا بات من الماضي. وهو يعتبر أن على عون وباسيل تغيير الأداء جذريا وإلا سيكونان كمن يطلق النار على قدمه، والبلد سيسير بوضوح نحو الخراب مع نهاية ولاية العهد.

وستكون علاقة الحريري مع الرئيس ميشال عون حصاراً، أو هكذا سيجهد لها معتبرا إيّاه الرئيس وليس باسيل الذي وصفه الحريري برئيس الظل.

وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى رجل كالحريري الذي سيكون من الخطأ أن يدخل عهده بعد كسر رأي الكتلتين المسيحيتين الكبريين أي التيار والقوات اللبنانية مهما حاول تجميل تكليفه بنواب مسيحيين. لكن يؤكد مقربون منه أن المهم في الأمر كان تقديم البديل عما هو حاصل. فالقوات اللبنانية لم تطرح بديلاً واقعياً كما أن كتلة باسيل تريد خياراً مثل الرئيس حسان دياب وهو خيار فاشل بنظرهم. وبات الرهان اليوم هو على إنقاذ البلد بعد أن أصبح السؤال هل سيبقى البلد أم لا؟ وقد أتى الحريري لإخراجه من هذا الواقع في الأشهر المقبلة.

كما سيكون على الحريري إرضاء ثنائي حزب الله وحركة أمل خاصة بعد تخطي عقبة وزارة المالية. ومع إنقاذ المبادرة الفرنسية، ثمة إرهابات إيجابية خارجية تلفت إلى نية بمساعدة لبنان، عبر فتح احتمال مساعدات مؤتمر سيدر ومن قبل الخليج.

والمسؤولية لا تقع على عاتق الحريري حصراً، وبات على الأفرقاء جميعاً تحمّل مسؤولياتهم لإراحة البلاد وتمكينها من الخروج من هذه الورطة، عبر مساعدة الحريري على النجاح ووقف الإنهيار في ما قد يكون فرصة نادرة لكي يخرج لبنان من كارثته.